دول الخليج: تحولات جيوسياسية وتحديات استراتيجية

بيير بلان ○

تحتل دول الخليج موقعاً جيواستراتيجياً بالغ الأهمية، يضعها ضمن الامتداد الجغرافي الذي يربط منطقة المحيطين الهندي والهادئ بالقارتين الأوروبية والإفريقية.

وقد تعززت هذه المركزية التي تتسم بها دول الخليج بفعل التحولات الكبرى التي شهدها العقد الأخير على وجه الخصوص، بدءاً من تداعيات «الربيع العربي»، مروراً بتفشي جائحة كورونا (كوفيد19-)، ثم الغزو الروسي لأوكرانيا، وصولاً -في الآونة الأخيرة- إلى الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، والحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران.

وفي ظل عالم متعدد الأقطاب يتسم بتنافس محموم بين القوى الكبرى، وتوسع هائل في التسلح، وصعود قوى آسيوية على أعتاب منطقة الشرق الأوسط، أصبحت دول الخليج فاعلاً لا غنى عنه عند تقاطع الديناميكيات والتحولات الإقليمية والعالمية.

ويُعد انخراط دول الخليج في مشاريع مثل المبادرة الصينية «طريق الحرير الجديد» -التي تعرف أيضا باسم «مبادرة» الحزام والطريق- دليلاً على طموحها لترسيخ مكانتها كمنصات اقتصادية ولوجستية عالمية.

وفي ظل ما يُنظر إليه على أنه انسحاب أمريكي من منطقة الشرق الأوسط، أظهرت دول الخليج مرونة عالية في إدارة تحالفاتها، من خلال تبني استراتيجيات دبلوماسية قائمة على «التحوط» أو «تعدد التحالفات».

وإلى جانب الصين -التي تُعد شريكاً تجارياً رئيسياً- تتجه دول الخليج نحو قوى آسيوية أخرى (مثل الهند، ودول رابطة «آسيان»، واليابان، وكوريا الجنوبية)، وكذلك نحو مجموعة «بريكس+» (BRICS+)، بحثاً عن ركائز استراتيجية جديدة ومحركات للنمو.

وفي هذا السياق، تُمثّل روسيا أيضاً «عنصراً ضمن استراتيجيات دول الخليج القائمة على تعدد التحالفات». ويتضمن هذا التوجه «الجيوسياسي» أيضا، عند النظر إليه من الزاوية الإقليمية، أصبح الاستثمار في الرياضة أيضا أداةً فريدةً للقوة، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو على الصعيد العالمي.

وفي التوجه ذاته، تبرز استراتيجيات «التحوط» وما يتفرع عنها كوسيلة مهمة تتيح لدول منطقة الخليج بناء أدوات استراتيجية تهدف إلى حماية مصالحها الوطنية وتعزيزها.

منذ أواخر فبراير 2026، تمر دول الخليج بمرحلة من عدم الاستقرار غير المسبوقة، تكشف عن هشاشة الوضع الإقليمي، حيث تظهر حالة «عدم التماثل» التي تتسم بها استراتيجيات «تعدد التحالفات» (أو تعدد الاصطفافات) هذه.

على الصعيد الإقليمي، أدت الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، التي جاءت إثر أحداث 7 أكتوبر 2023م، والسياسة الإقليمية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية، والتحولات التي شهدتها سوريا، إلى تداعيات أثرت في التوازنات الإقليمية، التي تتسم بدورها بكثير من الهشاشة.

لا شك أن الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط قد خلقت تحديات وإشكالية تواجهها دول الخليج حتى اليوم، منها التأكد من فشل مختلف الاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق التقارب مع إيران، وهي الاستراتيجيات التي انطلقت منذ سنة 2021 على وجه الخصوص، التي أفضت على سبيل المثال إلى الاتفاق المبرم بين المملكة العربية السعودية وإيران في شهر مارس من سنة 2023م. ولا شك أن هذه التحديات ناجمة في جوانب كبيرة منها عن تباين عميق في تحليل التحديات ما بين اللاعبين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط المثخنة بالصراعات والمصالح المتضاربة.

ولا شك أيضا أن الحرب ضد إيران، التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، قد سرعت ظهور تحولات جيوسياسية دفعت دول الخليج إلى إعادة النظر في مرونتها الاستراتيجية، وهو تحول يتجلى في ثلاثة مسارات مترابطة: إعادة التسلح وتكييف القدرات العسكرية، وتسريع تطوير الصناعات العسكرية، فضلاً عن تعزيز التنسيق الإقليمي وتنويع الشراكات الدولية.

وفيما يتعلق بالاستقلال الاستراتيجي، وبعيداً عن المشاريع المتعلقة بالقدرات والاقتصاد، يمكن النظر إلى بناء قطاع الصناعات الدفاعية في الخليج بوصفه يتيح «أدوات قوة متعددة المستويات»؛ وهو ما ينبغي ألا يصرف النظر عن ضرورة التفكير في إيجاد هياكل أمنية أخرى أكثر فعالية وشمولاً.

وعلى الضفة الغربية للبحر الأحمر، تشهد منطقة «القرن الإفريقي» أيضاً تلاقي استراتيجيات قد تكون متنافسة في بعض الأحيان، وتتداخل مع عوامل ومنطق داخلي خاص بالمنطقة.

كما كشفت الحرب ضد إيران عن أهمية المضائق البحرية -كمضيق هرمز- وحرية الملاحة في الممرات البحرية، وذلك نظراً إلى دورها الحيوي في استقرار اقتصادات دول الخليج وازدهارها وحماية مصالحها الجوهرية. وتواجه دول الخليج اليوم ضرورة ملحة لتعزيز مرونتها الاقتصادية والهيكلية، في ظل بيئة تفرض عليها قيوداً جيوسياسية قوية.

وتجد دول الشرق الأوسط، بما فيها دول الخليج، نفسها اليوم أمام تحديات جسيمة تحدد مستقبل استقرارها وازدهارها؛ ومن أبرز هذه التحديات تأمين الموارد الطبيعية وتحقيق الأمن الغذائي، فضلاً عن التناقضات التي تفرضها عملية التكيف مع تداعيات التغير المناخي (مثل الإجهاد المائي والتصحر).

ويظل الأمن الغذائي -الذي برزت أهميته بشكل جلي خلال أزمة 2008-2007، ثم خلال الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد19- ركيزةً أساسية في الاستراتيجيات الوطنية لهذه الدول. ومع ذلك، فإنه يظل نقطة ضعف مستمرة، ولا سيما في ظل الاضطرابات اللوجستية التي تسببت فيها الحروب؛ علماً أن دول الخليج تحتل وحدها موقعاً محورياً في تزويد قطاع الزراعة العالمي بالأسمدة.

إن الصدمة الجيوسياسية المرتبطة بالحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران تسلط الضوء على استمرار نقاط الضعف الإقليمية؛ إذ لا تزال دول المنطقة على وجه الخصوص عرضة للاضطرابات في سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية، ولتقلبات الأسواق الدولية، ولحالة من عدم اليقين في المعاملات التجارية.

تواجه منطقة الخليج، في أفق عام 2026، تحولات جيوسياسية وتحديات استراتيجية؛ وهو ما يستدعي مقاربة هذه القضايا من خلال ثلاثة محاور رئيسية: أولاً، تحليل الرهانات الأمنية والدبلوماسية الشاملة؛ وثانياً، استكشاف مدى انعكاس بعض القضايا الجيوسياسية في دول الجوار على المنطقة؛ وثالثاً، تفكيك الرهانات الداخلية وتلك التي تتجاوز حدود الدول لتشمل المنطقة ككل.

في خضم هذه التحولات الجيوسياسية الإقليمية، بات من الأهمية بمكان لدول الخليج العمل على تعزيز علاقاتها الدبلوماسية وتحالفاتها الاستراتيجية والاقتصادية ما يصب في مصالحها الوطنية والمشتركة، الآنية والمستقبلية.

خلاصة الأمر، ستظل دول الخليج العربية، بما لديها من ثقل وأوراق مهمة، تمثل جهات فاعلة محورية في إعادة التشكيلات الجيوسياسية المعاصرة، في ظل سياق يتسم باحتدام التنافس بين القوى، وتفكك التوازنات الإقليمية، وتراكم تداعيات الأزمات، للحفاظ على هامش مناورتها مع تعزيز دورها كمنصات اقتصادية واستراتيجية لا غنى عنها.

○ كاتب ومحلل سياسي فرنسي.

تحولات السياسة والانتخابات في إسرائيل



بقلم:
د. نبيل العسومي

لم تكن نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة مفاجئة لأحد، فقد أظهرت النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الإسرائيلي ثبات الثنائية السياسية للقوتين الكبريين في النظام السياسي الإسرائيلي بين معسكر بنيامين نتنياهو الذي حصل على 53 مقعدا من بينها 27 مقعدا لحزب الليكود الذي يتزعمه نتنياهو وهو ما يقل عن الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة الإسرائيلية بهذا الائتلاف اليميني المتطرف.

في المقابل اتضح أن معسكر المعارضة بقيادة غادي ايزنكوت قد حصل على 48 مقعدا، ولم يحقق هو الآخر الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة الإسرائيلية، وهو الوضع الذي غالبا ما يؤدي إلى أزمة سياسية وهي أزمة الائتلاف من أجل تشكيل الحكومة.

أما المفاجأة الوحيدة التي يمكن وصفها بالمفاجأة فهي حصول الأحزاب العربية مجتمعة على 19 مقعدا لتتحول هذه المجموعة إلى كتلة مهمة ورقم مؤثر في معادلة تشكيل الحكومة أو في معادلة منع أي طرف من الحصول على الأغلبية البرلمانية.

وفي ضوء هذه الوضعية فإن مأزق الأغلبية (61) مقعدا يبقى هو السائد في المشهدين السياسي والانتخابي الإسرائيليين فرغم تصدر معسكر نتنياهو النتائج، إلا أنه لم يتمكن من الحصول على الأغلبية من دون الاعتماد على حزب أو مجموعة برلمانية تغطي 8 مقاعد إضافية تمكنه من تشكيل الحكومة، والأمر نفسه ينطبق على معسكر ايزنكوت إلا إنه يحتاج إلى 13 مقعدا إضافيا للوصول إلى الأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة.

وأمام هذا الوضع يوجد ثلاثة سيناريوهات متوقعة:

الأول: أن يتمكن معسكر نتنياهو من مقاربة مجموعة حزبية ضمن معسكر اليمين المتطرف ويغريها بالانضمام إلى ائتلاف مقابل امتيازات معينة أو الحصول على حقيبة وزارية أو أكثر في الحكومة وهذا ما فعله نتنياهو في السابق مع ايتمار بن غفير وزير الأمن القومي، وهو أمر ليس بغريب في التحولات داخل المشهد الانتخابي الإسرائيلي خلال العقود الماضية التي حكم فيها اليمين المتطرف.

الثاني: أن يتمكن ايزنكوت وائتلافه من جذب بعض القوى الحزبية من معسكر نتنياهو وهذا أمر مستبعد لكنه ممكن وليس بمستغرب أبدا.

الثالث: أن يضطر الائتلافان الكبيران الحاصلان على أعلى الأصوات إلى بناء ائتلاف برلماني وحكومي جديدين من خلال حكومة وحدة وطنية يتقاسم فيها ايزنكوت ونتنياهو الحقائب الحكومية وربما أيضا يتقاسمان التناوب على رئاسة الحكومة سنتين وسنتين لكل منهما وتسمى هذه الحكومة حكومة التعايش الوطني، وهذا السيناريو ليس بمستبعد وخاصة إذا ما اندلعت الحرب مجددا بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من ناحية وإيران وأذرعها الإقليمية من ناحية ثانية، بحيث يتم تبرير هذا الائتلاف الوطني بالضرورات القومية وسط هذه الحرب المحتملة، وهذا ما يريده نتنياهو تحديدا لاستكمال مشروعه التوسعي، ولكن إذا ما اتجهت المنطقة إلى الحلول السياسية وابتعد شبح الحرب فإن هذا السيناريو في الغالب سيفيد قوى المعارضة التي يقودها ايزنكوت وقوى الأحزاب العربية مجتمعة على اسقاط نتنياهو وإخراجه من الساحة السياسية الإسرائيلية لأنه أصبح شخصا غير مرغوب وغير مرحب به في أغلب دول العالم وخاصة بعد قيادته حرب الإبادة الجماعية والتهجير القسري في غزة بوجه خاص.

ولكن هناك سيناريو لا يمكن وصفه بكونه سيناريو ولكنه مجرد احتمال ضعيف مستبعد وهو مشاركة الأحزاب العربية في ائتلاف ايزنكوت بوجه خاص وإن عرب 48 قد كانت مشاركتهم قياسية بنسبة 20% في عملية التصويت إضافة إلى مشاركة الدروز إلى جانب العرب.

وبالرغم من الشبهات الغريبة التي أشار إليها نتنياهو حول ما اسماه المال السياسي فإنه يصعب التشكيك في نتائج هذه الانتخابات أو الطعن في سلامتها فقد فوجئ اليمين المتطرف بزيادة أعداد المقاعد التي كسبتها القوى العربية وهي زيادة مفهوم أسبابها وخاصة في ضوء ما يتعرض له العرب داخل إسرائيل في مناطقهم 48 من تمييز ومن صعوبات في العيش،س إضافة إلى ما أقدم عليه نتنياهو وائتلاف اليمين الحكومي المتطرف من جرائم الإبادة الجماعية والتهجير للشعب الفلسطيني في غزة وما يرتكبه إلى اليوم من عمليات قتل وتهجير حتى في الضفة الغربية واطلاق أيدي المستوطنين للتوسع في الأراضي الفلسطينية وفي الضفة وتجريف الأراضي الزراعية واقتلاع أشجار الزيتون وهدم المنازل وغير ذلك من الممارسات الوحشية التي لم تتوقف يوما، ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات لمعاقبة المسؤولين الإسرائيليين الذين يتخذون من حكومة نتنياهو المظلة السياسية والأمنية للتوسع الاستيطاني بحيث يكون حل الدولتين مستحيلا.

إن المرحل القادمة سوف تشهد على الأرجح جولات من المناورات السياسية والحزبية، ولكن من المؤكد أن الائتلافيين الرئيسيين سيتفقان جوهريا على الأمور الاستراتيجية الأساسية وهي منع قيام الدولة الفلسطينية.

لماذا لا تكفي التسويات لإنهاء الصراعات؟



بقلم:
خالد فياض ○

في تجارب السلام بالشرق الأوسط مفارقة تلفت النظر: الوصول إلى طاولة التفاوض يتطلب شجاعة سياسية كبيرة، غير أن هذه الشجاعة وحدها لا تصنع سلامًا مستقرًا. قد يقتنع طرفان بأن استمرار الصراع صار أغلى من تسويته، فيقدّمان تنازلات يصعب عليهما تبريرها أمام جمهورَيهما، ثم لا يلبثان أن يكتشفا أن الاتفاق الذي وقّعاه ترك القضايا التي أنتجت الصراع أصلًا على حالها.

هذه المفارقة تعيدنا إلى مفهوم «سلام الشجعان» الذي اقترن بتجربة الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ومسار التفاوض مع إسرائيل. أراده عرفات سلامًا حقيقيًا قائمًا على قيم العدل والمساواة والحق، بعيدًا عن أوهام القوة وقوة الأوهام. ويزداد حضور المفهوم اليوم والشرق الأوسط يتنقل بين هدن واتفاقات ومحاولات متتالية لاحتواء الأزمات، بينما تبقى أسباب كثيرة للصراع قائمة، ويظل احتمال العودة إلى المواجهة حاضرًا.

وفي مقاله «السلام القلق.. معادلة الداخل والخارج التي لا تنفصم»، المنشور في صحيفة الخليج الإماراتية بتاريخ 29 أكتوبر 2026، ينبّه الكاتب الإماراتي الدكتور صلاح الغول إلى أن هشاشة الأوضاع الداخلية، حين تلتقي بالتنافس الخارجي والتدخلات، تُطيل عمر الصراعات. ولعل هذه الفكرة تفتح بابًا لسؤال آخر: كيف تتحول التسوية من قرار سياسي بوقف المواجهة إلى صيغة تعيش المجتمعات في ظلها، وتقدر الدول على حمايتها من الانتكاس؟

قيمة تجربة الرئيس ياسر عرفات لا تقف عند قرار التفاوض ذاته؛ فقد أدرك أن القضية الفلسطينية لا يمكن أن تبقى رهينة مواجهة مفتوحة بلا نهاية، وأن العمل السياسي والدبلوماسي قادر على فتح طريق نحو الأهداف الوطنية. غير أن المسار الذي انطلق باتفاق أوسلو عام 1993 لم ينتهِ إلى الدولة الفلسطينية المستقلة التي تطلّع إليها الفلسطينيون. بقيت الحدود والقدس واللاجئون والمستوطنات والأمن ملفات عالقة، وازدادت الفجوة اتساعًا بين الوعود السياسية وما يجري على الأرض.

ومع ذلك لا يصح اختزال هذه النتيجة في قرار اتخذه قائد واحد، ولا اعتبارها حجة على أن التفاوض كان خطأ من أساسه. فقد اجتمعت فيها حسابات إسرائيلية وفلسطينية، واختلال في موازين القوة، وخلافات داخلية، وتحولات إقليمية ودولية، أبعدت جميعها مفهوم سلام الشجعان عن معناه الحقيقي والمبتغى. ويبقى سؤال صعب تفرضه التجربة: ما جدوى الشجاعة التي تدفع الأطراف إلى بدء السلام إذا غابت الإرادة والقدرة على استكمال شروطه؟

التفاوض، مهما عظمت أهميته، بداية لطريق قد يطول ويتعثر. وربما ينجح في وقف إطلاق النار أو تنظيم انسحاب أو إقامة ترتيبات أمنية مؤقتة، لكن جوهر النزاع يظل بلا حل. وعندها تصبح التسوية أقرب إلى استراحة بين جولتين من الصراع منها إلى انتقال حقيقي إلى مرحلة جديدة.

وتبدو المشكلة أوضح ما تكون في القضية الفلسطينية. وقف القتال في غزة، إن تحقق واستمر، خطوة لا غنى عنها لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة وفتح الباب أمام الإغاثة وإعادة الإعمار. لكن أسئلة الحكم والأمن والحقوق الوطنية، ومستقبل القطاع وصلته بالمشروع السياسي الفلسطيني، لا تحتمل التأجيل إلى أجل غير مسمى. وحتى إعادة بناء ما دمّرته الحرب لن تكفي إذا ظل السكان يخشون تكرارها، أو عولجت احتياجاتهم الإنسانية بمعزل عن حقوقهم السياسية.

هذا لا يعني أن كل اتفاق يؤجل القضايا الكبرى محكوم عليه بالفشل. ففي بعض النزاعات يكون الاتفاق المرحلي الخيار الواقعي الوحيد، وقد يكون تثبيت الهدنة إنجازًا لا يصح الاستهانة به. غير أن الفرق شاسع بين مرحلة انتقالية لها غاية معلنة وجدول سياسي يمكن متابعته، ووضع مؤقت يتحول مع الزمن إلى بديل عن الحل. الأولى تتراكم فيها الثقة والخطوات العملية؛ أما الثاني فقد يستغل كل طرف وقته لإعادة ترتيب أوراقه، فتتراجع فرص التسوية.

والمسألة لا تخص فلسطين وحدها. ففي لبنان يصعب فصل أي ترتيب مستدام لوقف المواجهات عن قدرة الدولة على بسط سلطتها، وعن التناقض بين القرار الوطني في الحرب والسلم وتعدد مراكز القوة المسلحة. ويزيد المشهد تعقيدًا التعنت الإسرائيلي في الانخراط بعملية تفاوض جادة.

الحالتان الفلسطينية واللبنانية تقولان الشيء نفسه: الاتفاقات لا تعمل في فراغ. إنها تحتاج مؤسسات تنفذها، وقوى سياسية ترى مصلحتها في بقائها، ومجتمعًا لا يشعر بأنه يسدد ثمن تسوية صيغت بعيدًا عن مطالبه. وتحتاج أيضًا إلى بيئة إقليمية لا تتحول فيها الانقسامات الداخلية إلى أدوات دائمة لتصفية الحسابات بين الدول.

من هنا تتضح الصلة بين الداخل والخارج التي عالجها صلاح الغول باقتدار. التدخل الخارجي قادر على تعميق الانقسام وإطالة الصراع، لكنه كثيرًا ما يجد ثغراته في ضعف الدولة أو انعدام الثقة بين مكوناتها. وفي المقابل، لا يكفي إصلاح الداخل إذا كان بوسع أطراف خارجية تقويض أي تفاهم، أو كانت التسوية تتجاهل مخاوف أمنية ومصالح إقليمية مؤثرة. والمطلوب في النهاية تسوية تصمد أمام العاملين معًا، لا الاكتفاء بتفسير داخلي أو خارجي للأزمات.

على أن هذا التشخيص لا يبرر اشتراط سلام كامل ومثالي قبل أي خطوة؛ فالتاريخ لا يمنح ضمانات كهذه، وانتظار الظروف المثالية قد يعني ترك الحروب تستنزف المجتمعات بلا نهاية. المطلوب هو التمييز بين تسوية تخفف العنف وتفتح طريقًا لمعالجة أسبابه، وأخرى تكتفي بإدارة الصراع مع بقاء احتمال انفجاره. وبهذا المعيار ينبغي أن تُقيَّم الاتفاقات، لا بمجرد توقيعها أو الاحتفاء بها لحظة إعلانها.

أظهر مفهوم «سلام الشجعان» أن الانتقال من المواجهة إلى التفاوض يستلزم قرارًا يتخطى الحسابات الآنية. أما تجربة المنطقة، والمسار الفلسطيني في مقدمتها، فتؤكد أن القرار الشجاع قد يبقى محدود الأثر ما لم تسنده رؤية واضحة لما بعد الاتفاق، وضمانات قابلة للتنفيذ، ومؤسسات قادرة على ترجمة الالتزامات إلى واقع.

ليس عيب السلام أنه يبدأ ناقصًا، فكثير من التسويات تبدأ هكذا. الخطر أن يصير النقص قاعدة دائمة، ويغدو وقف القتال غاية في ذاته بينما تبقى القضايا التي فجّرته معلقة. عندئذ لا يكون السلام قد أنهى الصراع، وإنما غيّر شكله وأجّل موعد المواجهة التالية، فتضيع أسس سلام الشجعان وتستمر حالة السلام القلق التي تعيشها المنطقة.

○ باحث في الشؤون العربية.

مخاطر دعوات ترحيل المسلمين من أوروبا

بقلم:
عمرو حلمي ○

فجّرت الأحداث التي تشهدها أوروبا حالياً من جديد الدعوات المطالبة بإقصاء المسلمين وترحيلهم جماعياً، وأعادت إلى الواجهة خطاباً سياسياً يربط بين الاضطرابات الاجتماعية والهجرة والتحولات الديموغرافية، ويصور الوجود الإسلامي باعتباره تهديداً للهوية الأوروبية. وتكمن خطورة هذا الاتجاه في تجاوزه الخلاف حول سياسات الهجرة والاندماج إلى التشكيك في حق ملايين المسلمين في المواطنة والانتماء، بما ينذر بتحويل الاختلاف الديني والثقافي إلى مصدر للاستقطاب.

ويستند هذا الخطاب إلى ادعاءات بأن الإسلام لا يتوافق مع القيم الأوروبية القائمة على العلمانية والحرية الفردية والمساواة بين الجنسين، مستشهداً بممارسات تتعلق بالحجاب والنقاب وزواج القاصرات والتطرف والإرهاب. وتكتسب هذه الحجج ثقلاً سياسياً عندما تتبناها شخصيات مثل جيرت فيلدز في هولندا، وفيكتور اوربان في المجر، ومارين لوبان وإريك زيمور في فرنسا، إلى جانب مواقف متطرفة في بولندا، وتتقاطع مع خطاب الرئيس الأمريكي ترامب بشأن الهجرة والتحولات الديموغرافية في أوروبا.

وتكشف هذه المواقف عن توظيف متزايد للهوية الدينية والثقافية في المنافسة السياسية؛ فمع تراجع الثقة في قدرة المؤسسات على معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية يصبح تحميل جماعات بعينها مسؤولية هذه الأزمات وسيلة لتعبئة الناخبين وتوسيع النفوذ السياسي.

وهكذا تتحول المخاوف المتعلقة بالسكن والأجور والخدمات والأمن إلى مواجهة حول هوية المجتمع، مع إغفال الأسباب الأعمق للأزمات والخلط بين المسؤولية الفردية والانتماء الديني.

وقد وفرت الاحتجاجات والاضطرابات التي شهدتها دول أوروبية، بينها فرنسا وإيطاليا وبلجيكا والبرتغال، فرصة لتوسيع هذا الخطاب، وخصوصاً عندما اقترنت بأعمال عنف ونهب وتخريب.

غير أن جرائم الأفراد لا تبرر تحميل جماعات دينية بأكملها مسؤوليتها، أو اتخاذها ذريعة للتشكيك في حق المسلمين في المواطنة والانتماء. ويكمن الخطر في توظيف هذه الأحداث لتبرير التمييز والإقصاء، بما يضعف التماسك الاجتماعي ويعمّق الانقسامات التي تستفيد منها التيارات المتطرفة.

وتُستخدم المخاوف الديموغرافية لتدعيم هذه الرؤية، رغم أن المسلمين لا يمثلون أغلبية سكانية في الدول الأوروبية الكبري. ووفق تقديرات مركز بيو للأبحاث لعام 2025، فقد بلغت نسبتهم نحو 9.1% في فرنسا، و6.5% في ألمانيا، و6.4% في بريطانيا، و4.4% في إيطاليا، مقابل نحو 6% من إجمالي سكان أوروبا. ولا تشير هذه الإحصاءات إلى تحول المسلمين إلى أغلبية سكانية، بل إن توظيف التغيرات الديموغرافية لتبرير إقصائهم أو ترحيلهم جماعياً يعكس تحويل المخاوف المتعلقة بالهوية إلى أداة للاستقطاب السياسي.

ولا يعني رفض التمييز تجاهل المشكلات الحقيقية؛ فمن حق الدول الأوروبية مكافحة الإرهاب والتطرف، وحماية النساء والأطفال، وتطبيق القانون على الجميع. وفي المقابل، يتعين على المجتمعات الإسلامية مواجهة الأفكار المتشددة، وتصحيح الخطاب الديني بما يعزز المواطنة والتسامح واحترام المعتقدات الأخرى. فالدفاع عن حقوق المسلمين لا يتعارض مع النقد الذاتي والإصلاح.

وتبرز هنا مسؤولية المؤسسات الدينية في الدول الإسلامية، وخاصة المؤسسات المعنية بالتعليم والإفتاء، عن تطوير برامج فاعلة لمواجهة التطرف وتصحيح المفاهيم المغلوطة. وتقدم «وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك»، التي وقّعها الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر، والبابا فرنسيس بابا الفاتيكان، في أبوظبي عام 2019، نموذجاً مهماً للحوار بين الأديان، يقوم على الكرامة الإنسانية المشتركة ورفض التمييز وتعزيز التعايش السلمي. وينبغي تحويل مبادئها إلى برامج تعليمية وثقافية وحوارات مجتمعية مستدامة، تؤكد أن الاختلاف الديني لا يتعارض مع المواطنة واحترام القانون.

واستناداً إلى ذلك تتحمل قيادات الجاليات الإسلامية في أوروبا مسؤولية تعزيز اندماج الأجيال الجديدة، وتوسيع الحوار مع المؤسسات التعليمية والمجتمعية، وإدانة العنف والتصدي للتطرف، ودعم مشاركة المسلمين في الحياة العامة. ويجب أن تكون شريكاً فاعلاً في حماية المرأة والطفل واحترام القانون، بما يعزز الثقة المتبادلة ويحول دون استغلال أوجه القصور لتبرير التعميم والإقصاء.

إن مواجهة هذه الظاهرة مسؤولية مشتركة؛ فالدول الأوروبية مطالبة بصون المساواة والمواطنة وسيادة القانون، والمؤسسات الدينية الإسلامية بتصحيح خطابها، والجاليات المسلمة بتعزيز الاندماج ومعالجة الممارسات المخالفة للحقوق الأساسية. وبين رفض الإقصاء وضرورة الإصلاح، تظل وثيقة الأخوة الإنسانية إطاراً يمكن البناء عليه لإدارة التنوع، وحماية حقوق المسلمين، ومواجهة الاستقطاب والتطرف، وترسيخ التعايش السلمي باعتباره مصلحة مشتركة للجميع.

○ كاتب ودبلوماسي سابق.